http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2017) السنة الثامنة - الأربعاء (19) كانون الثاني 2011

الوزارة: لا وعود قريبة ◆ المحافظ: الحكومة صمت آذانها ولم تسمعنا

كركوك تطفئ غضب التون كوبري على الكهرباء بالاستقلال عن المركز

□ بغداد / اياس حسام الساموك

أطفأت محافظة كركوك اشتعال الغضب في ناحية التون كوبري على نقص الكهرباء باعلان استقلال توليدها الطاقة وحصره فقط بمدن المحافظة، ما أثار حفيظة الحكومة المركزية التي اتهمتها بالتجاوز، واعلنت ان"لا وعود قريبة لحل الازمة".

واتخذت الحكومة المحلية في كركوك قرارا بقطع المنظومات الكهربائية عن باقي المحافظات على خلفية التدهور الكبير الذي حصل في تجهيز المحافظة من الطاقة الكهربائية.

ووصل معدل تجهيز الطاقة في مختلف مناطق المحافظة الى أربع ساعات في اليوم الواحد.

وقال عضو مجلس المحافظة محمد خليل في اتصال هاتفي مع"المدى"ان القرار اتخذته اللجان الفنية بالتعاون مع السلطة التنفيذية في المحافظة بناء على تهديد سابق لمجلس المحافظة اتخذ بالاجماع يقضي بقطع المنظومة الكهربائية في كركوك عن عموم البلاد على خلفية ازدياد ساعات القطع.

وبحسب خليل فان ساعات القطع تجاوزت العشرين ساعة يوميا، واصفا القرار بالوفاء للوعد الذي سبق ان قطعته الحكومة المحلية الى ابناء المحافظة بعد ان خرج العديد من ابناء المحافظة في مدينة التون كوبري.

وكان العشرات من أهالي ناحية التون كوبري شمال كركوك تظاهروا مساء الاثنين، وقطعوا الطريق العام بين كركوك-اربيل، مطالبين الحكومة العراقية بإنهاء معاناتهم من انقطاع التيار الكهربائي لاكثر من ٢٠ ساعة يومياً، فيما عقد محافظ كركوك اجتماعا مع مسؤولي قطاع الكهرباء لمناقشة سبل توفير الطاقة للمدينة من ضمن مشروع البترو دولار.

واضاف خليل ان الحكومة المركزية كانت تقطع الكهرباء عن محافظة كركوك وتعطيها الى جهات اخرى، مبينا ان مجلس المحافظة بانتظار ما ستتخذه الوزارة تجاه هذا الوضع.

من جانبها اتهمت وزارة الكهرباء محافظة كركوك بالاستيلاء على ٢١٠ ميكاواط من حصص المحافظات الاخرى، نافية وجود اي حلول قريبة لازمة الطاقة الكهربائية، محذرة في الوقت نفسه من ان توقف المنظومة الكهربائية في عموم البلاد اذا ما استمر الحال على ما هو عليه.

وكيل وزارة الكهرباء لشؤون التوزيع عامر الدوري نفى وفي تصريح لـ"المدى"وجود حلول قريبة لحل مشاكل الطاقة الكهربائية كونها تحتاج الى ٣ سنوات من اجل اكمال المشاريع التي خصصت لهذا الامر.

واضاف الدوري ان المحافظات لا تتفهم حقيقة الوضع في ان كميات الكهرباء لا تكفي لسد اكثر من ثلث حاجة البلاد، ناصحا مجالس المحافظات في شراء مولدات صغيرة ولا تعتمد على المنظومة الوطنية لتجهيز المؤسسات الحكومية سيما الخدمية منها، مشبها الكهرباء بقطعة الرغيف الذي يجب ان يوزع بالتساوي، مستدركا بالقول ان العدالة المثالية غير موجودة كون محافظة كركوك تحصل على اقل من باقي المحافظات وان كانت بغداد اقل منها.

واكد الدوري تشكيل وفد للذهاب الى كركوك من اجل افهامهم الوضع لا حله معهم، نافيا ان تكون هنالك وعود قريبة في حل ازمة الطاقة الكهربائية فاغلب المشاريع الكبيرة لاتزال قيد الانجاز ولن تتحسن الكهرباء بصورة كاملة قبل ٣ سنوات، معتبرا ادعاءات مجلس محافظة كركوك حول تجهيزهم بساعتين يوميين امر غير صحيح، وان حصتهم تصل الى ثمان ساعات..

المتحدث باسم الوزارة مصعب سري اشار في تصريح لـ"المدى"الى ان انتاج الوزارة يبلغ ٦٥٠٠ ميكاواط فضلا عن كميات الكهرباء المستوردة توزع على المحافظات بالتساوي وان حصة كركوك منها تبلغ ٢٤٠ ميكاواط، الامر الذي نفاه عضو مجلس المحافظة كركوك في اتصاله مع"المدى"، ولفت خليل الى ان ما تنتجه المحطات الكهربائية في المحافظة يبلغ ٥٢٠ ميكاواط وان ما تحصل عليه يتراوح مابين ١٣٠ الى ١٨٠ ميكاواط، مشددا على انه يرضي بالحصة التي قالها سري اذا كان كلامه صحيحا.

المتحدث باسم وزارة الكهرباء اضاف في اتصاله مع"المدى"ان المحافظة قامت وبعد الاحداث الاخيرة بقطع اربعة خطوط من الخطوط الخمسة التي تغذي بقية المحافظات، محذرا من توقف المنظومة الكهربائية بالكامل اذا ما استمرت المحافظة بهذا الامر، كون المنظمة الوطنية جميعها ترتبط بخط واحد اذا ما قطعت من جهة معينة فهي ستؤثر على عموم البلاد.

واضاف سري ان المحافظة قامت بفعل غير قانوني فهي استولت على ٤٥٠ ميكاواط، مشددا على انه جرت اجتماعات كثيرة داخل الوزارة وعلى اعلى المستويات لحل الازمة وقد تم تشكيل وفد من كادر الوزارة لغرض الذهاب الى كركوك والتعامل مع القضية من قرب.

وعن سبب تدهور الكهرباء في محافظات كركوك والموصل يقول سري ان هذا الامر يرتبط بالضغوطات التي تصيب المنظومة الكهربائية في بعض الاوقات تؤثر على تجهيز المحافظات، نافيا ان يكون الامر مرتبط بالزيارة الاربعينية وتوفير الطاقة الكهربائية في المحافظات المقدسة والطرق المؤدية اليها كون هذا الامر مرتبطاً بتوجيه من قبل الوزارة وهو امر بسيط لا يؤثر على المنظومة الوطنية.

وفصلت محافظة كركوك المغذيات الكهربائية الخارجة من محطاتها المركزية إلى بقية المحافظات وتكريس طاقة المحطات بالكامل للمحافظة، لحين تلبية وزارة الكهرباء مطالبها بتأمين ٣٠٠ ميغا واط.

وقال محافظ كركوك عبد الرحمن مصطفى ان قرار الفصل اتخذ من قبل إدارة المحافظة ومجلس المحافظة بعد مطالبات متكررة لوزارة الكهرباء بتأمين الحصة الضرورية للمحافظة من دون جدوى"، وبين ان"محافظة كركوك بحاجة لتأمين ٣٠٠ ميغا واط"، لافتا إلى أن"المواطنين في المحافظة يعيشون معاناة مستمرة بسبب كثرة انقطاع التيار الكهربائي".

وسبق وان حذر نائب رئيس مجلس محافظة كركوك ريبوار طالباني في حديث سابق لوكالة السومرية نيوز، من أن يؤدي عدم إيفاء وزارة الكهرباء بوعودها لمجلس المحافظة بتأمين حصة المدينة من الطاقة الكهربائية بمعدل، ستترتب عليه آثار سلبية.

وأوضح الطالباني أن"قرار المجلس هذا يأتي استجابة لمطالب جماهير كركوك الذين ذاقوا الأمرين من الوعود الشفوية وغير المجدية لتحسين واقع الكهرباء المتدهور في المحافظة"، مشيراً إلى أن"المحافظة تمتلك ثلاث محطات توليدية للكهرباء".

وتؤكد مديرية توزيع كهرباء في كركوك أن المحافظة تتسلم من الشبكة الوطنية نحو ١٧٠ ميغاواط وهي كمية تكفي لتزويد المواطنين ما بين ٤- ٥ ساعات يومياً في مقابل انقطاع لمدة ٢٠ ساعة، في حين تزيد الحاجة الفعلية عن ٣٠٠ ميغاواط.

يذكر أن مجلس محافظة كركوك، أعلن سابقاً عن تخصيص ٢٠٠ مليار دينار لمشروع إنشاء محطة كهربائية في المحافظة غير مرتبطة بالشبكة الوطنية وتنتج ٤٠٠ ميغاواط بتمويل من قانون البترودولار.

وفي العودة الى تظاهرات التون كوبري، فقد احتج العشرات من اهالي الناحية، وقطعوا الطريق العام بين كركوك-اربيل، مطالبين الحكومة العراقية بإنهاء معاناتهم من انقطاع التيار الكهربائي لاكثر من ٢٠ ساعة يومياً، فيما عقد محافظ كركوك اجتماعا مع مسؤولي قطاع الكهرباء لمناقشة سبل توفير الطاقة للمدينة من ضمن مشروع البترو دولار.

وقال أحد المتظاهرين إن العشرات من اهالي ناحية التون كوبري قاموا مساء اليوم، بقطع الطريق الرئيس بين كركوك واربيل، مطالبين الحكومة العراقية وحكومة كركوك المحلية بتوفير الطاقة الكهربائية التي نخجل من الحديث عن انقطاعها فيما تفتتح دول العالم محطات كهرباء تدار بالطاقة النووية"، متسائلاً"إلى متى يستمر هذا التهاون الحكومي بمصالح الناس؟.

ودعا خورشيد الحكومة"للعمل جدياً على حل هذه الأزمة"، مبيناً أن"ساعات قطع التيار تصل إلى ٢٠ ساعة يومياً، مما يضطر أصحاب المحال التجارية كافة إلى إغلاقها في وقت مبكر".

وقال متظاهر آخر يدعى محمد حسن كوبرلو،"نحن نسمع منذ ما بعد عام ٢٠٠٣ بمشاريع بمليارات الدولارات من قبل وزارة الكهرباء، وذهبت على الأرجح الى جيوب المسؤولين المفسدين"، متسائلاً"أيعقل أن تختزن كركوك ربع الإنتاج النفطي في العراق فيما أهلها محرومون من الطاقة؟".

وحذر كوبرلو من أن"على الحكومة والبرلمان التعجيل في ايجاد الحلول لهذه المعاناة التي تعصف بجميع المحافظات العراقية قبل توسع الاحتجاجات لتشمل باقي مناطق كركوك والمحافظات الأخرى".

وفي شأن متصل، عقد محافظ كركوك عبد الرحمن مصطفى، اليوم، اجتماعا ضم نائبه ومديري قطاع الكهرباء في المحافظة تم في خلاله بحث اوضاع هذا القطاع الحيوي بخاصة بعد تفاقم الإنقطاع في التيار الكهربائي بشكل كبير".

وذكر بيان لمكتب اعلام المحافظة إن"محافظ كركوك بحث في النتائج التي عاد بها الوفد الذي ارسله الى بغداد برئاسة نائب المحافظ راكان سعيد الجبوري، حول نصب وحدات توليد بطاقة ٥ ميغا واط، كما تم التطرق في الاجتماع لتشجيع الاستثمار في قطاع الكهرباء".

وأكد محافظ كركوك ان"الادارة تبذل جهوداً مضنية لتحسين واقع الكهرباء وتسعى من اجل تقديم افضل الخدمات لمواطنيها"مستدركاً بالقول"لكن المشكلة كما يعلم الجميع مشكلة عامة في العراق، والحكومة المركزية في بغداد هي التي تتحكم بكمية الكهرباء المخصصة للمحافظة". واضاف مصطفى"لقد عقدنا اجتماعات موسعة بين مديري القطاع الكهربائي والمعنيين من جهة، مع مستثمرين في القطاع الخاص بهدف دراسة سبل تزويد المحافظة بالكهرباء من خلال مشروع يمول من تخصيصات البترو دولار"، مبينا اننا"سنرسل مندوبنا الى بغداد لاكمال الاجراءات القانونية مع الجهات المخولة بالتعاقد في هذا المجال".

■ متظاهرون يقطعون الطريق: مليارات الدولارات ذهبت في جيوب المسؤولين

■ ناحية صغيرة لا تحصل على الطاقة إلا لساعتين في اليوم الواحد

التحالف الوطني: الصدريون لن يكونوا بعيدين عن صفقة الحقائب الأمنية

مصادر: المالكي يفضل الانقلاب العسكري على توزير النقيب

□ متابعة / المدى

نقلت مصادر سياسية ان رئيس الوزراء نوري المالكي قال انه يقبل بحدوث انقلاب عسكري على ان يقبل بمرشح العراقية فلاح النقيب وزيرا للدفاع.

وبحسب الوكالة الاخبارية للانباء، فقد نقل نائب في الكتلة العراقية رفض الكشف عن هويته، ان"المالكي اوصل من خلال احد نواب دولة القانون رسالة الى الكتلة العراقية برفضه، وبشكل نهائي في تولي مرشح العراقية فلاح النقيب وزارة الدفاع.

واضاف النائب ان المالكي قد يقبل بانقلاب عسكري ولا يقبل بالنقيب كوزيرا للدفاع.(على حد قول النائب).

واشار الى ان الكتلة العراقية بالفعل ستستبدل مرشحها النقيب بمرشح اخر وهو سالم دلي حمد من محافظة نينوى.

مؤكدا ان النائب الذي ابلغ العراقية رفض المالكي للنقيب اشار الى ان رئيس الوزراء لم يرشح عدنان الاسدي وعقيل الطريحي لوزارة الداخلية.

وبحسب هذه المعلومات فان اوراق الترشيحات قد اختلطت ببعضها، وان الامر قد يحتاج الى اسابيع اخرى.

في هذا الوقت، اعلن عضو في القائمة العراقية امس الثلاثاء ان الوزراء الامنيين في حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي لن يكونوا مستقلين، مشيرا الى ان تأخير اختيار الوزراء يعكس عمق الازمة السياسية في البلد.

وقال عبد الستار الجميلي لوكالة كردستان للانباء ان"الوزارات الامنية لن يقودها اشخاص مستقلون لانها ستكون تابعة لكتلة معينة وهذا يعني عدم استقلاليتها"، لافتا الى ان"تأخير تسمية الوزراء الامنيين يعكس عمق الازمة السياسية والصراعات في البلد وهذا اثر سلبا على الوضع الامني والسياسي في البلد".

وذكر الجميلي ان"تفاؤل المواطنين بتشكيل الحكومة بدأ يتراجع بشكل كبير بسبب الاحباط الذي تولد لديهم من تردي مستوى الملف الامني والصراعات السياسية"، عازيا اسباب تأخر حسم الوزارات الامنية الى"جوانب فنية ومعايير محددة ومنها الاستقلالية التي نشك بانها ستكون موجودة".

وابدى الجميلي عدم تفاؤله"باستمرار عدد من وزراء الحكومة الحالية وان عددا كبيرا منهم سيتم استبدالهم لكنه استبعد ان يطول التغيير الحكومة، مشيرا الى ان"الحكومة ستواجه بعض الصعوبات في عملها بسبب عدم كفاءة عدد من الوزراء فيها".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قدم حكومته الى مجلس النواب في ٢١ من كانون الاول الماضي وابقى عشرة وزارات تدار بالوكالة لحين الاتفاق عليها، في الوقت الذي اعرب فيه عن عدم رضاه على طريقة تشكيل الحكومة مؤكدا انها لم تلب طموحه.

وكانت الكتل السياسية قد اتفقت على ان يتم اسناد الوزارات الامنية لشخصيات مستقلة وتم تخصيص وزارة الدفاع للقائمة العراقية والداخلية للتحالف الوطني.

لكن عضو لجنة النزاهة البرلمانية والنائب عن التحالف الوطني فالح ساري، اكد ان نسبة حظوظ تولي مرشح القائمة العراقية لوزارة الدفاع فلاح النقيب وصلت الى ٨٠٪.

وقال ساري في تصريح للوكالة الاخبارية للانباء امس الثلاثاء ان القائمة العراقية باتت تقترب من فرض مرشحها فلاح النقيب لوزارة الدفاع، وان نسبة قبول النقيب وصلت الى ٨٠٪ بين العراقية ورئيس الوزراء نوري المالكي، مشيراً الى ان مرشحي وزارة الداخلية مازالوا (غامضين)، وان جميع الاسماء المطروحة للداخلية لديهم الحظوظ نفسها.

وكان عضو اللجنة القانونية البرلمانية والنائب عن التحالف الوطني امير الكناني، قال في وقت سابق:ان"حل موضوع الوزارات الامنية (الدفاع، الداخلية، والامن الوطني) واختيار وزرائها، ستكون بصفقة سياسية بين ائتلافات دولة القانون والعراقية والكتل الكردستانية، وان كتلة الاحرار التابعة للتيار الصدري سوف لا تكون بعيدة عن هذه الصفقة".

ويشار الى ان"عددا من الاسماء طرحت على طاولة رئيس الوزراء نوري المالكي، وان عملية اختيار الوزراء الامنيين يحتاج الى وقت طويل من المفاوضات".

من جانبه، اكد عضو مجلس النواب عن التحالف الوطني فرات الشرع وجود مساع حثيثة وجدية لحسم موضوع الوزارات الامنية من خلال تسمية الوزراء التي جرى ترشيحهم من قبل القوى السياسية.

وقال الشرع ان"الوزارات الامنية تعني امن المجتمع، وهذا أمر مهم جدا لذا،يتطلب التأني والتدقيق في من سيتسلم هذه المسؤولية لكن شريطة ألا تؤثر عملية التأخير على امن البلاد واستقراره."مضيفا"اننا مقبلون على محفل عربي مهم وهو القمة العربية، لذلك فان الجميع مدرك ضرورة حسم هذا الموضوع، معربا عن امله في ان يجري حسم الوزارات في غضون الايام القليلة المقبلة.

وبشأن الاسماء المرشحة لتسنم الوزارات الامنية، اوضح الشرع ان"هناك الكثير من الاسماء المطروحة،وهذه الاسماء يفضل عدم تداولها الان،لكونها خاضعة للنقاش والدراسة من قبل رئيس الحكومة والقوى السياسية."

وقد رشحت القائمة العراقية لوزارة الدفاع،فلاح النقيب واسكندر وتوت، وفي المقابل طرح التحالف الوطني ثلاثة اسماء لتولي وزارة الداخلية،عدنان الاسدي، وشيروان الوائلي، وعقيل الطريحي.

وجُمِدَ الخلاف حول ترشيح الوزراء الامنيين الى اشعار اخر، بينما تصاعد جدل اخر حول اعداد نظام داخلي لمجلس الوزراء.

وقالت مصادر مطلعة خاصة بالمدى ان"قضية ترشيح الحقائب الامنية تغوص في مياه راكدة لجمود واصرار العراقية ودولة القانون على موقفيهما، بينما ربطت قضية التصويت على النظام الداخلي للبرلمان باعداد مثله لمجلس الوزراء.

وتوضح تلك المصادر بان العراقية، وبعد شد وجذب امتد اسابيع حول مرشحها للدفاع فلاح النقيب، تطالب اليوم بعدم التصويت على نظام البرلمان الداخلي ما لم تعد الحكومة نظاما داخليا لها.

في المقابل ترى اوساط نافذة في التحالف الوطني ان الوقت ليس مناسبا اليوم للانشغال باعداد نظام داخلي للحكومة، سيما وان هناك تخوفاً من البعض ان يكون الهدف من هذا النظام استهداف صلاحيات رئيس الوزراء نوري المالكي.

وعلى صعيد تسمية الحقائب الامنية، اكدت تقارير غير رسمية ان الامر قد يتأجل الى ما بعد اذار المقبل، وان المالكي سيكون وزيراً للداخلية والدفاع خلال انعقاد القمة العربية.

بينما يكشف القيادي في الكتلة العراقية شاكر كتاب عن استمرار حالة الجمود على مستوى مفاوضات تسمية الوزراء.

وقال كتاب في اتصال هاتفي مع (المدى) ان المفاوضات بحاجة الى دفعة جديدة لتطوير الثقة بين العراقية ودولة القانون.

واكد كتاب، وهو الناطق باسيم حركة تجديد المنضوية داخل العراقية، ان الطرفين لا يزالان متمسكين بموقفهما، ولم يناقشا التقدم ببدلاء عن مرشحهما.

وكان تقرير سابق لـ(المدى) قد اكد تأخر حسم مرشحي الحقائب الأمنية إلى اسابيع اخرى، خصوصا، مع الرفض الرسمي الذي أعلنته الكتلة العراقية على مرشح دولة القانون للداخلية وكيلها الأقدم عدنان الأسدي. وشغل اسم الأسدي وسائل الإعلام على انه المرشح"الأبرز"للمنصب طيلة الفترة الماضية، ولم تعلق العراقية برأيها عليه، بينما أعلن رئيس الوزراء، على لسان مقربيه، رفضه لمرشح الدفاع فلاح النقيب.

وبدا أن الفريقين السياسيين تبادلا، حرفيا، لغة الاعتراضات على مرشح كل منهما، ففي وقت سابق أعلن دولة القانون أنه لا يملك أية ملاحظات"شخصية"على النقيب، لكنه يرفضه وزيرا للدفاع، بينما استخدمت العراقية أمس اللغة ذاتها في رفضها لمرشح الداخلية:"ليست لدينا ملاحظات شخصية على الأسدي".